مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9709

الثلاثاء، 20 آب/أغسطس 2024، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد كانو/السيد سوا	(سيراليون)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيدة باربا بوستوس
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد هوانغ
	سلوفينيا	السيدة بلوكار دروبيتش
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد داي بنغ
	غيانا	السيدة رودريغيس – بيركيت
	فرنسا	السيدة باوليني
	مالطة	السيدة غات
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد أفونسو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد يامازاكي

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2024/598)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2024/598)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ستيفاني خوري، نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية في بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2024/598، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من السيدة خوري والسفير كازويوكي يامازاكي، الممثل الدائم لليابان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيدة خوري.

السيدة خوري (*تكلمت بالإنكليزية*): تدهورت الحالة في ليبيا بسرعة كبيرة خلال الشهرين الماضيين فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني. وأدت الأعمال الانفرادية للجهات السياسية والعسكرية والأمنية الليبية إلى زيادة التوترات وترسيخ الانقسامات المؤسسية والسياسية وتعقيد الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل تفاوضي. وأود أن أطلع المجلس على بعض هذه الحوادث الأخيرة.

في 9 آب/أغسطس، تحرك الجيش الوطني الليبي بشكل انفرادي نحو الأجزاء الجنوبية الغربية من ليبيا، مما أدى إلى تعبئة القوات والجماعات الغربية وتأكيد استعدادها للرد على أي هجوم. ورغم أن الجيش الوطني الليبي أوضح في وقت لاحق أن تحرك هذه القوات كان يرمي إلى تأمين الحدود الجنوبية الغربية، فقد أسفرت تلك الخطوة عن توترات في الغرب وأثارت شواغل لدى الجزائر المجاورة لليبيا. ولا تقتصر التحركات الأمنية الانفرادية كهذه على تحركات القوات من الشرق إلى الغرب، بل حدثت أيضا بين القوات والجماعات المسلحة الغربية. ففي 23 تموز/يوليه، تحركت قوات تابعة لحكومة الوحدة الوطنية غربا، مما أدى إلى استنفار الجيش الوطني الليبي والجماعات المسلحة في تلك المنطقة. وفي 9 آب/أغسطس، اندلعت اشتباكات عنيفة في تاجوراء، شرق طرابلس، بين جماعتين مسلحتين وأسفرت عن وفيات وإصابات في صفوف المدنيين وعن تدمير ممتلكات. ونجحت جهود الوساطة المحلية في نزع فتيل الأزمة.

كما أن الإجراءات الانفرادية التي تتخذها شخصيات سياسية وأمنية تقوض الاستقرار بطرق أخرى. وتواجه المحاولات الانفرادية لإقالة محافظ المصرف المركزي محاولات مضادة للإبقاء عليه، وكذلك محاولات لإقالة رئيس الوزراء وحكومته. وفي 14 آب/أغسطس، تصاعدت التوترات واحتشدت جماعات مسلحة في سوق "الجمعة"، بطرابلس، على خلفية تقارير عن سعي بعض الحركات المسلحة للسيطرة على المصرف المركزي. وهدأ الوضع في ساعة مبكرة من صباح يوم 15 آب/أغسطس. وفي 7 آب/أغسطس، وبعد منافسة شديدة للغاية – ربما بفارق صوت واحد – ظلت نتائج التصويت على منصب رئيس المجلس الأعلى للدولة موضع خلاف وعُلق التصويت على مقعدي نائبي الرئيس والمقرر. وساهمت المنافسة السياسية بشأن ما إذا كان ينبغي معارضة رئيس الوزراء وحكومة الوحدة الوطنية أو الإبقاء عليهما بشكل كبير في حالة الجمود السائدة في المجلس الأعلى للدولة. وأحث المجلس الأعلى على حل هذه المشكلة بسرعة لأنها تهدد بتقويض وحدته وشرعيته. وفي 13 آب/أغسطس، اجتمع بعض أعضاء مجلس النواب في بنغازي وصوتوا على إنهاء ولاية حكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي ونقل دور القائد الأعلى للقوات المسلحة إلى رئيس مجلس النواب. كما أيد هؤلاء الأعضاء الحكومة المكلفة من

مجلس النواب في الشرق باعتبارها السلطة التنفيذية الشرعية الوحيدة. ورفض القادة في الغرب تلك الإجراءات.

وردا على تلك الإجراءات وغيرها من الإجراءات الانفرادية، أكدت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مجددا لجميع القادة السياسيين والمؤسسات السياسية ضرورة التقيد بالالتزامات والتعهدات التي قطعوها بموجب الاتفاق السياسي الليبي وتعديلاته، تمشيا مع جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار 2702 (2023).

كما أن الإجراءات الانفرادية على الصعيد الاقتصادي تثير عدم الاستقرار. فبعد أشهر من الجهود لوضع ميزانية موحدة بمشاركة ممثلي الشرق والغرب والجنوب، اعتمد مجلس النواب في 10 تموز/يوليه مخصصات إضافية للميزانية قدمتها بشكل انفرادي الحكومة المكلفة من مجلس النواب، الأمر الذي استنكره القادة في الغرب. وعلاوة على ذلك، استمرت الجهود الرامية إلى تغيير محافظ المصرف المركزي. وأصدر المجلس الرئاسي خلال اليومين الماضيين قرارا بتعيين محافظ جديد وتشكيل مجلس إدارة جديد للمصرف، وهو ما رفضه مجلس النواب. وكان الدافع وراء تلك الجهود تصورات بأن المصرف المركزي لا يتصرف بطريقة شفافة أو عادلة إزاء كل من الشرق والغرب فيما يتعلق بتخصيص الموارد. وهناك مسألة لا علاقة لها بالموضوع ولكنها مهمة، وهي القرار الانفرادي بإغلاق حقل الشرارة النفطي، الخاضع لسيطرة قوات الجيش الوطني الليبي، مما دفع المؤسسة الوطنية للنفط إلى إعلان القوة القاهرة في 7 آب/أغسطس.

وفي خضم ذلك، تعمل البعثة مع الدول الأعضاء بنشاط لتهدئة الحالة. وخلال لقاءاتي مع القادة الرئيسيين وفي تصريحاتي العلنية، حثثت القادة على الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية لن تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة، كما حثثتهم على الحوار والالتزام بالعملية السياسية للمضي قدما بما يخدم مصالح الشعب الليبي. ونقلتُ نفس الرسائل في لقاءاتي الثنائية مع الأطراف الليبية المعنية. وتعمل البعثة، كخطوة أولى، للمساعدة في تيسير وقف التصعيد بشكل عام وتقترح إجراء محادثات لوضع مجموعة من تدابير بناء الثقة بين جميع الأطراف لإنهاء الإجراءات الانفرادية وتهيئة بيئة مواتية بقدر أكبر لاستئناف العملية السياسية. وتهدف هذه التدابير، في جملة أمور، إلى إنهاء الإجراءات الانفرادية وتحقيق الالتزام بهذه الغاية واستعادة الثقة في المصرف المركزي وضمان تنسيق تحركات الجهات العسكرية والأمنية لتفادي إعلان الآخرين لحالة التعبئة ومنع تخوفهم.

وللمضي قدما وعلى سبيل المتابعة، سيتطلب نجاح المرحلة المقبلة من العملية السياسية أن تبذل القيادات السياسية والقيادات والجهات الفاعلة الأمنية جهودا بحسن نية، كما سيتطلب مشاركة الجمهور عموما واتباع نهج منسق من جانب المجتمع الدولي دعما للمحادثات الليبية. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي الجهود التي يقودها الليبيون. وسأواصل العمل من أجل ذلك بالتعاون مع السلك الدبلوماسي في ليبيا في تنسيق الرسائل وفي العواصم خارج ليبيا في التحضير لعقد هذه المرحلة الثانية من المحادثات السياسية. وقد بدأتُ الشهر الماضي سلسلة زيارات إلى بعض عواصم المنطقة لمناقشة وضع نهج منسق لدعم جهود الليبيين والجهود التي تيسرها الأمم المتحدة. وأعرب كل من تحاورت معهم عن التزامهم بدعم البعثة بينما تضطلع بالأعمال التمهيدية لإطلاق هذه المحادثات السياسية الأوسع نطاقا. وإلى جانب عقد المحادثات السياسية وفيما يتعلق بتشكيل حكومة موحدة وإجراء الانتخابات تمشيا مع القوانين الليبية الحالية، ستواصل البعثة تنشيط الأفرقة العاملة المعنية بالاقتصاد والأمن والقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وهذه هي المسائل الحاسمة التي ينبغي إحراز تقدم بشأنها، إلى جانب المناقشات والمحادثات بشأن تشكيل الحكومة والانتخابات. كما تعمل البعثة مع المجلس الرئاسي وشركائنا في الاتحاد الأفريقي على إعادة تنشيط عملية المصالحة الوطنية وعقد مؤتمر تحت رعاية المجلس الرئاسي في وقت لاحق من هذا العام.

في هذا السياق الصعب، يحاول الليبيون العاديون المضي قدما، بسبل منها العمليات الديمقراطية والشاملة للجميع. ونشهد الآن تجدد انخراط الأحزاب السياسية والنقابات والمجتمع المدني والشخصيات المستقلة وغيرهم من أجل التنسيق والمبادرة بطرح أفكار بناءة لتشكيل العملية السياسية. وتواصل البعثة عملها المكثف مع الليبيين، بما في

ذلك الأحزاب السياسية والنساء والشباب والمكونات الثقافية واللغوية والأوساط الأكاديمية وغيرها، لكفالة أن يكون لهم رأي في مستقبل بلدهم.

ويتمثل تطور إيجابي جدا في أن الانتخابات المحلية تمضي قدما في الواقع. وتتخذ المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الخطوات اللازمة بدعم من البعثة. وقد انتهى تسجيل الناخبين للمجالس الستين التي انتهت ولايتها أو التي ستنتهي ولايتها بحلول نهاية عام 2024. وقد سُجل ما يقرب من 000 210 ليبي للتصويت، وبدأ توزيع بطاقات الناخبين وتسجيل المرشحين في 18 آب/أغسطس. ومن المتوقع إجراء الانتخابات في منتصف شهر تشرين الأول/أكتوبر. وللأسف لا تزال نسبة مشاركة النساء في الانتخابات منخفضة نسبياً إذ لا تتجاوز 30 في المائة من الناخبين المسجلين، ويساورني القلق من احتمال أن تكون مشاركة النساء كمرشحات منخفضة أيضاً. ومع ذلك، فإن زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء في انتخابات المجالس البلدية خطوة مهمة نحو توسيع نطاق تمثيلهن في مؤسسات الحكم المحلي. ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من التدابير الاستباقية لأن النساء يواجهن العديد من العقبات – بما في ذلك الترهيب والعنف عبر الإنترنت والاعتداءات اللفظية، من بين عقبات أخرى – التي تثنيهن عن التسجيل كمرشحات. وتساعد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، في تعزيز مشاركة المرشحات من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل. وتقوم النساء الليبيات أيضا بالدعوة إلى إنشاء لجنة وطنية لتمثيل النساء في جميع أنحاء ليبيا من أجل وضع استراتيجية تدعم تمكين المرأة في جميع القطاعات، وأحث السلطات المعنية على تيسير هذا الجهد.

وفي أقصى الجنوب، لا تزال التنظيمات المتطرفة تصل إلى ليبيا وتضمن وجودا ها في البلد بتسخير علاقاتها مع الجريمة المنظمة المحلية والعابرة للحدود الوطنية. ويوجد ترابط بين التنظيمات المتزايدة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والمنظمات المتطرفة في ليبيا، وهذا أمر يثير القلق بشكل خاص. وتفيد التقارير أن الأسلحة تدخل إلى ليبيا في انتهاك لحظر الأسلحة.

وفيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، تعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع جميع الجهات المعنية الحكومية والمجتمع المدني في جميع أنحاء ليبيا من أجل تقديم المساعدة التقنية في تعزيز القدرات الوطنية للنهوض بحقوق الإنسان وسيادة القانون. وفي هذا الصدد، عززنا مؤخراً تعاوننا مع الجيش الوطني الليبي وأعدنا تفعيل خطط بناء القدرات. وأرحب بالإفراج مؤخراً عن بعض الأفراد الذين احتُجزوا تعسفاً في الغرب والشرق، بمن في ذلك بعض الأطفال. كما تتواصل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع الجيش الوطني الليبي والسلطات الليبية لاستعراض حالات الأفراد الذين لا يزالون محتجزين تعسفاً. ومع ذلك، فإن التحديات هائلة. ويستمر الإبلاغ في جميع أنحاء ليبيا عن استمرار القيود المفروضة على الحيز المدني واستمرار الاحتجازات التعسفية – بما في ذلك احتجاز النساء والأطفال – وعمليات الاختطاف والاختفاء القسري والتعذيب وحالات الوفاة أثناء الاحتجاز والاعترافات القسرية. وستواصل البعثة الدعوة إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المحتجزين تعسفاً وإلى إجراء تحقيقات شفافة ومستقلة في هذه الحالات.

وفي ما يتعلق بالتطورات الإنسانية، حدثت في 16 آب/أغسطس فيضانات في جنوب غرب ليبيا، وفي شعبية غات بشكل أساسي، مما أدى إلى نزوح ما يقدر بـ 800 5 شخص. وبالتنسيق مع الحكومة، قام فريق الأمم المتحدة القطري بإرسال إمدادات إنسانية وسيواصل القيام بذلك. ومنذ اندلاع القتال في السودان في عام 2023، ارتفع عدد اللاجئين السودانيين في ليبيا، ليصل في 11 آب/أغسطس إلى 000 597 لاجئ، يصل معظمهم إلى الكفرة حيث يواجهون ظروفاً صعبة. إن الوصول الكامل إلى اللاجئين هو أمر ضروري للتمكين من تقديم المساعدة الإنسانية الفعالة والمتزايدة بالتنسيق مع السلطات المحلية. وأود أن أضيف أن خطة الأمم المتحدة للاستجابة للاجئين السودانيين في ليبيا غير ممولة سوى بنسبة 21 في المائة.

وفي الختام، فإن الوضع الراهن لا يطاق. وفي ظل غياب محادثات سياسية متجددة تؤدي إلى تشكيل حكومة موحدة ولإجراء الانتخابات، يمكننا أن نرى إلى أين تتجه الأمور – نحو حالة تتسم

بمزيد من عدم الاستقرار السياسي والمالي، وانعدام الأمن، وترسخ الانقسامات السياسية والإقليمية وزيادة عدم الاستقرار المحلي والإقليمي. ويشعر الليبيون بالإحباط من الوضع الراهن وما يقاسونه من خسائر بسببه في حياتهم اليومية. ويواجه الناس صعوبات في سحب الأموال من البنوك وتلبية احتياجاتهم اليومية. ويعبّر الكثيرون الآن عن مخاوفهم من اندلاع الحرب مرة أخرى ومن وقوع اشتباكات بين الجماعات المسلحة. كما أنهم خائفون على قدرتهم على التحدث والإعراب عن آرائهم السياسية في مكان خالٍ من التهديدات. ولا يرى الشباب مستقبلاً، إلا في محاولة الرحيل. وهذا أمر غير مقبول.

وتركز بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الآن مساعيها الحميدة على المساعدة في تهدئة التوترات والحفاظ على الاستقرار وتعزيز تدابير بناء الثقة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين، وعلى التحضير لعقد محادثات سياسية بقيادة ليبية. إن النهوض بالعملية السياسية مع الحفاظ على الاستقرار هو الأولوية الرئيسية لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وإنني أعتمد على دعم المجلس في المضي قدماً في هذا الأمر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة خوري على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسفير يامازاكي.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للفقرة 24 (هـ) من القرار 1970 (2011) المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن عمل اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. يغطي التقرير الفترة الممتدة من 19 حزيران/يونيه إلى 20 آب/أغسطس 2024، وهي الفترة التي اضطلعت خلالها اللجنة بعملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة بهدف تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات.

في ما يتعلق بحظر توريد الأسلحة، وفي أعقاب المعلومات الإضافية التي قدمتها إسبانيا بشأن الاستثناء الوارد في الفقرة 10 من القرار 2095 (2013)، تنظر اللجنة حاليا في الرد .

وفي ما يتعلق بتجميد الأصول، لم تتخذ اللجنة أي قرارات سلبية فيما يتعلق بسبعة إخطارات تستند إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، ستة منها مقدمة من البحرين وواحد من المملكة المتحدة. وردت اللجنة على رسالة من عُمان بشأن مسألة تتعلق بتجميد الأصول. كما تنظر اللجنة حاليا في إخطار من البحرين يستند إلى الفقرة 21 من القرار 1970 (2011).

وفي ما يتصل بالمشاورات غير الرسمية التي أجرتها اللجنة في أوائل حزيران/يونيه للنظر في التقرير المؤقت لفريق الخبراء، هناك مسألتان قيد نظر اللجنة حاليا.

وفي ما يتعلق بقائمة الجزاءات، تلقت اللجنة رسالة من أحد مراكز التنسيق المعنية برفع الأسماء من القائمة المنشأة عملا بالقرار 1730 (2006)، فيما يتعلق بطلب رفع من القائمة. ولا تزال عملية الاستعراض جارية.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السفير يامازاكي على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام خوري والسفير يامازاكي على إحاطتيهما اليوم. وأرحب أيضا بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في جلستنا.

إن الليبيين يستحقون الاستقرار والازدهار، ولكن من المخيب للآمال أن التسوية السياسية التي تتيح ذلك لا تزال بعيدة المنال. والاشتباكات التي وقعت على مدى الأشهر القليلة الماضية في رأس جدير وطرابلس والزاوية وحوض غدامس، بالإضافة إلى إغلاق حقول النفط في الشرارة، تُظهر مدى هشاشة الوضع الحالي. واسمحوا لي أن أوضح ثلاث نقاط هذا الصباح.

أولاً، نلاحظ المبادرات السياسية التي تجري خارج رعاية الأمم المتحدة، بما في ذلك الاجتماع الأخير لأعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. ونرحب بجميع الجهود الرامية إلى تعزيز

الحوار السياسي، ولكنها كي تكون هذه الجهود فعالة فإنها ينبغي أن تكون شاملة للجميع وينبغي أن تعترف بالدور المركزي لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، وفقاً للولاية التي أناطها بها المجلس.

ثانياً، نشاطر فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا القلق المتزايد الذي أعرب عنه فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا إزاء تزايد الانتهاكات والتجاوزات لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما أُبلغ عنه مؤخراً من اعتقالات غير قانونية وسوء معاملة الصحفيين. كما يستمر النقص في مجال حماية المرأة، مما يحد من قدرتها على المشاركة في جميع جوانب الحياة المدنية والاجتماعية والسياسية في ليبيا. ولا يمكن لليبيا أن تزدهر إلا عندما يتمتع مواطنوها بالحقوق العالمية ويتمسك قادتها ومؤسساتها بسيادة القانون.

ثالثًا، نلاحظ مع الأسف استمرار عدم فعالية حظر الأسلحة. ويواصل فريق الخبراء تسليط الضوء على الانتهاكات الخبيثة الصارخة، بما في ذلك تقديم الدعم العسكري وبما يشمل قيام أعضاء من مجلس الأمن بذلك.

ولا تزال المملكة المتحدة ثابتة في دعمها لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، ويحظى الأمين العام بدعمنا الكامل في جهوده لتعيين ممثل خاص جديد في أقرب وقت ممكن. ونواصل دعوة جميع القادة الليبيين إلى الانخراط في العملية السياسية بروح التوافق. وندعو أعضاء المجلس وغيرهم من أعضاء المجتمع الدولي إلى العمل بتركيز ونشاط متزايدين في وضع رؤية مشتركة من أجل ليبيا تنعم بالاستقرار والسلام والأمن. وهذا أمر لا يصب في مصلحة الشعب الليبي فحسب، بل في مصلحة المنطقة ككل.

السيدة رودريغيس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (مجموعة 3+1)، وهي الجزائر وسيراليون وموزامبيق وبلدي، غيانا.

بداية، تعرب مجموعة 3+1 عن خالص امتنانها للسيدة ستيفاني خوري على إحاطتها. ونود أيضا أن نشكر السفير يامازاكي على إحاطته بشأن عمل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) وأن ننوه بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

اتخذ المجلس القرار 1970 (2011) بهدف وضع ليبيا على طريق السلام والاستقرار. إلا أن الحالة في البلد تفاقمت بشكل متزايد، الأمر الذي يتطلب اهتمام المجلس وعمله المستمرين. وبينما يلتزم المجلس بالإسهام في ترسيخ الديمقراطية وإقامة دولة ليبية مستقرة ومزدهرة، يستمر المستفيدون من الوضع الراهن في تقويض العملية السياسية. وفي هذا السياق، تدعو مجموعة 3+1 إلى التركيز مجدداً على المسار السياسي لتيسير إجراء حوار وطني هادف يقوده الليبيون ويمسكون بزمامه بين الأطراف المعنية السياسية الرئيسية في البلد. ونشجع بقوة اتخاذ المزيد من الخطوات إلى الأمام في هذا الصدد لتعزيز مسار واضح نحو التطبيع السياسي.

وتعرب مجموعة 3+1 عن قلقها البالغ إزاء الإجراءات الأحادية الجانب التي اتخذها مؤخرا أعضاء مجلس النواب والتي تنتهك الاتفاق السياسي الليبي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ومن شأن هذه الأعمال زيادة التوتر وتقويض الثقة بين الليبيين. وتذكّر مجموعة 3+1 جميع القادة السياسيين بالتزاماتهم وتعهداتهم بموجب الاتفاق السياسي الليبي وجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 2702 (2023).

ونؤكد أهمية ضمان الإعداد الأمثل للانتخابات الوطنية مع الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار والعمل لتعزيز الحوار السياسي بين الأطراف. وفي هذا الصدد، تعتقد مجموعة 3+1 أنه ينبغي للمجلس والمجتمع الدولي إعادة تركيز اهتمامهما على حماية جميع الجهود المبذولة لإجراء الانتخابات الوطنية. كما نشدد على أهمية التنسيق مع عملية الأمم المتحدة الصادر بها تكليف لتيسير إجراء حوار هادف يؤدي إلى إيجاد حلول عملية وقابلة للتنفيذ.

وتؤكد مجموعة 3+1 أن تقريب وجهات النظر بشأن مشاريع القوانين الانتخابية يجب أن يكون محور أي محادثات وتأسف لأن التقدم المحرز نحو حل المسائل الخلافية المحيطة بتلك القوانين

لا يزال بطيئا. وهذا يؤكد الحاجة الملحة لتعيين ممثل خاص للأمين العام والذي يمكن أن يكون بمثابة قناة لإجراء مفاوضات مستقبلا وكسر الجمود السياسي.

وتعيد مجموعة 3+1 تأكيد دعمها الثابت لقيادة بعثة الأمم المتحدة وتدعو إلى تعزيز ولاية البعثة لتتمكن من التعامل مع المشهد السياسي المعقد في ليبيا والتصدي للتحديات التي تواجه السلام والاستقرار فيها. كما أننا نشعر بالقلق إزاء عدم مشاركة المرأة الليبية في تشكيل مستقبل بلدها.

فلا توجد نساء في اللجنة العسكرية الليبية المشتركة 5+5 المعنية بالترتيبات الأمنية ولا في اللجنة الليبية المشتركة 6+6 المعنية بإعداد القوانين الانتخابية. وعلاوة على ذلك، فإن تمثيل المرأة متدن على جميع المستويات على الرغم من أن القرار 2702 (2023) حث المؤسسات والسلطات الليبية على ضمان مشاركة المرأة بصورة كاملة ومتساوية وفعالة ومجدية وآمنة على جميع المستويات. والواقع أن الالتزامات المتعلقة بحصص تمثيل المرأة في ليبيا انخفضت من 30 في المائة إلى 25 في المائة، والآن إلى نسبة صادمة لا تتجاوز 6 في المائة. وفي هذا السياق، تكرر مجموعة 3+1 دعوتها لجميع أصحاب المصلحة الليبيين إلى دعم مشاركة النساء والشباب بصورة كاملة ومتساوية وآمنة ومجدية وفعالة في جهود الوساطة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة. كما أن مشاركتهم في العملية أمر بالغ الأهمية لتحقيق السلام الدائم. ويشجعنا أيضا عمل البعثة من خلال استراتيجية "الشباب يشارك"، لا سيما عملها الأخير مع الشباب لمعالجة آثار تغير المناخ في ليبيا وتعزيز مشاركة الشباب في العمل المناخي.

لا تزال مجموعة 3+1 تشعر بالقلق إزاء التحديات الأمنية المستمرة في ليبيا. وبينما نشعر بالارتياح لاستمرار العمل باتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020، فإننا نأسف لأن الحالة الأمنية بصفة عامة لا تزال متقلبة. وتعرب مجموعة 3+1 عن قلقها وإدانتها القاطعة لمقتل طفل في جنوب طرابلس ومقتل مدنيين أبرياء في مناطق أخرى من طرابلس بسبب الاشتباكات بين المجموعات المسلحة. ونشاطر بعثة الأمم المتحدة قلقها إزاء حشد القوات مؤخرا في أنحاء مختلفة من ليبيا، ولا سيما في المناطق الجنوبية والغربية، وإمكانية حدوث مواجهات. ونحث جميع الأطراف على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي أعمال استفزازية يمكن أن تهدد استقرار ليبيا الهش وسلامة شعبها واتفاق وقف إطلاق النار البالغ الأهمية لعام 2020.

كما ندين التهديدات والاعتداءات ضد النساء المشاركات في الحياة العامة، بمن فيهن المدافعات عن حقوق الإنسان، وقتلهن ونحث البعثة على إعطاء الأولوية لجميع الأنشطة المتعلقة بحماية وتعزيز حقوق الإنسان، بما في ذلك زيادة التنسيق في حالات الأعمال الانتقامية ضد المدافعات عن حقوق الإنسان. كما ندعو السلطات الليبية، ولا سيما اللجنة العسكرية المشتركة 5+5، إلى منع تلك الهجمات ضد المدنيين وتذكير المحرضين على الاشتباكات بالتزامهم بموجب القانون الدولي الإنساني بحماية المدنيين أثناء النزاع المسلح.

إن تأثير النزاع في السودان على تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة واضح ويشكل مصدر قلق بالغ لمجموعة 3+1. ويوضح هذا التأثير أن هذه النزاعات متشابكة، مما يؤكد الحاجة الملحة لبذل جهود منسقة لمنع المزيد من التصعيد. وبالإضافة إلى ذلك، يرتبط إطالة أمد الأزمة الليبية ببعض الجهات الفاعلة الخارجية التي تساهم بشكل كبير في عدم استقرار ليبيا من خلال تحويل الأموال والأسلحة إلى مختلف الوكلاء، واضعة مصالحها الضيقة فوق رفاه الشعب الليبي.

وتدعو مجموعة 3+1 مرة أخرى إلى الانسحاب العاجل والفوري وغير المشروط لجميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من ليبيا من أجل تعزيز بيئة مواتية للتكامل على كلا المسارين. ولذلك، نحث جميع الأطراف وأصحاب المصلحة على احترام حظر الأسلحة المفروض على ليبيا لمنع اندلاع نزاع آخر في منطقة تعاني بالفعل من مستويات عالية من النزاع. وتدعو مجموعة 3+1 إلى الإنفاذ الصارم والشفاف لحظر الأسلحة وتدعم جميع الجهود المبذولة في هذا الصدد. ونعتقد أن هذه الجهود ضرورية لتهدئة التوترات وحماية المدنيين وتهيئة بيئة مواتية للحل السياسي في ليبيا.

وعلى المسار الإنساني، تنوّه مجموعة 3+1 بالتقرير الذي أصدرته مؤخراً مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان والتحديات الأخرى التي يواجهها المهاجرون واللاجئون في ليبيا. ويسلط التقرير الضوء على ضرورة التعاون الدولي الملموس لمعالجة ما يواجهه المهاجرون في ليبيا من قضايا ملحة في مجال حقوق الإنسان والمجال الإنساني وفيما يتعلق بالحماية، وذلك من أجل ضمان سلامتهم وكرامتهم. وعلاوة على ذلك، تعرب مجموعة 3+1 عن تقديرها لانعقاد منتدى الهجرة عبر المتوسط في طرابلس. وقد عُقد المنتدى لتعزيز نهج قائم على حقوق الإنسان إزاء إدارة الهجرة في المنطقة. ويساورنا القلق إزاء وصول أكثر من 000 96 لاجئ سوداني إلى ليبيا منذ بدء النزاع في السودان في نيسان/أبريل 2023. وفي هذا الصدد، تؤكد مجموعة 3+1 مجددا أهمية تيسير إيصال المساعدات الإنسانية إلى اللاجئين بشكل كامل ومتساوٍ وآمن.

ختاما، ومع إقرارنا بأن ليبيا وصلت إلى مفترق طرق، فإننا نتطلع إلى انعقاد مؤتمر المصالحة الوطنية في البلد والذي يمكن أن يساعد في رأب الانقسامات داخل المجتمع الليبي والتوجيه نحو الوحدة الوطنية. وليبيا لا تستحق أقل من ذلك.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام والموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيدة خوري، ورئيس لجنة الجزاءات المنشأة عملا بالقرار 1970، السفير يامازاكي، على ما قدماه من معلومات مستكملة. كما أرحب بسفير ليبيا في هذه الإحاطة.

أبدأ اليوم بالإعراب عن قلق سلوفينيا إزاء التطورات الأمنية الأخيرة على الأرض في ليبيا.

أولاً، نحن ندين الاشتباكات التي شهدتها الأيام الأخيرة في المناطق المكتظة بالسكان في طرابلس، بما في ذلك استخدام القذائف الثقيلة، التي أفادت التقارير أنها أسفرت عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين وتشريدهم. وإذ ترتفع حدة التوتر، نحث جميع الأطراف الفاعلة على ممارسة أقصى درجات ضبط النفس واحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونرحب بجميع الجهود التي بذلت نحو التهدئة وينبغي أن تشجع.

ثانياً، إن التعبئة والتحركات العسكرية في جنوب غرب البلد مسألة تثير قلقاً بالغاً. فتلك التحركات تخاطر بتصعيد المواجهة والعنف. فينبغي الحفاظ على اتفاق وقف إطلاق النار الذي أبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وتنفيذه تنفيذا كاملا، وينبغي تعزيز التنسيق بين الجهات العسكرية والأمنية الفاعلة في الشرق والغرب من أجل تحقيق الوحدة. كما إن انسحاب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة من الأراضي الليبية أمر أساسي.

إن البيئة الأمنية المتدهورة تهدد بتفاقم الحالة الهشة للعديد من السكان المحتاجين في ليبيا. فما يقرب من 000 100 لاجئ من السودان يجدون أنفسهم في البلد. ويتوقع وصول المزيد. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض الآلاف من الليبيين الآن للتشريد بسبب الفيضانات الشديدة. فالسلام والاستقرار مطلوبان لدعم الاستجابة الإنسانية والإنمائية الفعالة والطويلة الأجل.

ومن الواضح أن الحالة الأمنية الهشة لم تأتِ من فراغ. فيُعزى ذلك جزئياً أو إلى حدٍ كبير إلى الجمود السياسي الذي أصبح راسخاً في ليبيا. إن الإجراءات الأحادية الجانب التي تتخذها الجهات الفاعلة والمؤسسات السياسية الليبية غير مفيدة وتتعارض مع إرادة الشعب الليبي، الذي سجل أكثر من مليوني شخص منهم للتصويت في الانتخابات الوطنية التي طال انتظارها. ولا يؤدي ذلك الجمود السياسي إلا إلى زيادة تمكين الجهات المسلحة وتعميق الانقسامات وحرمان الليبيين من حقوقهم الديمقراطية المشروعة.

إننا ندعو إلى الحوار والتوافق بين جميع الأطراف الليبية الفاعلة وندعم دعما كاملا جهود الأمم المتحدة لتيسير عملية سياسية شاملة بقيادة وليبية ملكية ليبية للوصول إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية. ومن الأهمية بمكان أن توحد وتنسق جميع الجهود على الجبهة السياسية. ونحث الجهات الفاعلة الليبية على المشاركة في عملية الأمم المتحدة

بحسن نية ومن دون شروط مسبقة. ونشدد كذلك على ضرورة أن تكون مؤسسات الدولة وشؤونها الاقتصادية بمنأى عن التدخلات السياسية.

فلن تنجح عملية الانتقال السياسي والمصالحة الوطنية في ليبيا ما لم تمكن المرأة للمشاركة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وهادفة وآمنة في جميع العمليات المتعلقة بمستقبل بلدها. ويكتسي ذلك أهمية خاصة في سياق الانتخابات البلدية القادمة. فيجب على السلطات الليبية أن تبذل كل ما في وسعها لإنجاز تلك الانتخابات وتشجيع النساء وتمكينهن من المشاركة كناخبات ومرشحات على حد سواء.

ونرحب بالعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في تدريب الشابات وكذلك التواصل مع مجموعة متنوعة من المجتمع المدني الليبي. ونؤكد مجددًا على ضرورة توسيع الحيز المدني وحمايته في ليبيا لا تقييده؛ فهو جزء لا يتجزأ من نسيج أي مجتمع ودولة مزدهرة. لذلك فإن الحرمان غير القانوني من الحرية في جميع أنحاء ليبيا، بما في ذلك حرمان النشطاء السياسيين والصحفيين، أمر مثير للقلق البالغ وندعو إلى وقفه.

وفي الختام، نتطلع إلى تعيين خلف في منصب الممثل الخاص في حينه، ونقدم دعمنا الكامل للنائبة خوري في هذه الأثناء وهي تعمل على دفع العملية السياسية الشاملة إلى الأمام.

السيد داي بنغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر نائبة الممثل الخاص خوري ورئيس لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا، المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، السفير كازويوكي يامازاكي، على إحاطتيهما. وأرحب بحضور الممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

فيما يتعلق بتقرير الأمين العام (S/2024/598) وآخر التطورات، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولًا، فيما يتعلق بتعزيز الحوار السياسي والمصالحة الوطنية، عقد أعضاء مجلس النواب الليبي والمجلس الأعلى للدولة مؤخراً اجتماعًا في القاهرة لمناقشة مسائل رئيسية مثل قانون الانتخابات وتشكيل حكومة موحدة. وفي الوقت نفسه، لا تزال هناك خلافات بين مختلف الأطراف في ليبيا بشأن مسائل مثل الانتخابات والسلطة الإدارية والميزانية الوطنية. وتأمل الصين أن تولي جميع الأطراف في ليبيا الأولوية لمصالح البلد وشعبه وتعزيز الحوار والتشاور وكسر الجمود السياسي وتهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى حل سياسي للمسألة الليبية. وترحب الصين بإعلان جمهورية الكونغو مؤخراً عن عقد مؤتمر للمصالحة الوطنية في ليبيا في منتصف تشرين الأول/أكتوبر. فذلك إجراء مهم لتعزيز الحوار والتواصل وإعادة بناء الثقة وتعزيز الوحدة. ونأمل أن تغتنم جميع الأطراف في ليبيا هذه الفرصة للمضي قدماً بعملية المصالحة وإعطاء زخم جديد لعملية الانتقال السياسي.

ثانياً، فيما يتعلق بالحفاظ على الاستقرار والأمن، استمرت المشكلة الليبية لأكثر من عقد من الزمان. والرغبة المشتركة للشعب هي تحقيق سلام دائم في أقرب وقت ممكن. وقد اندلع النزاع المسلح مؤخراً في تاجوراء، بينما وقعت أحداث عنف في طرابلس والزاوية وأماكن أخرى. ولفتت الحشود العسكرية والتعبئة في ليبيا انتباه الجميع. وتدعو الصين جميع الأطراف الليبية إلى ضبط النفس وتعزيز التواصل وبناء الثقة وتبديد الشكوك والريبة في إطار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والحفاظ على وقف إطلاق النار بشكل فعال وتجنب الاحتكاك العسكري والمواجهة. ويشير تقرير الأمين العام إلى أن ليبيا أصبحت ساحة للتنافس بين الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة. وينبغي للمجتمع الدولي تقديم المزيد من الدعم البنّاء لليبيا لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية. ويجب وقف التدخل الخارجي أو فرض حلول خارجية. ويجب أن تنسحب القوات المسلحة الأجنبية والمرتزقة من ليبيا في أقرب وقت ممكن بطريقة مستقرة ومنظمة.

ثالثًا، فيما يتعلق بتطوير ذلك الاقتصاد وتحسين معيشة الناس، استقر إنتاج ليبيا من النفط مؤخراً، واتخذ البنك المركزي إجراءات فعالة لتثبيت سعر الصرف. وتلك الجهود تستحق التقدير الكامل. وتتوقع الصين أن تقوم جميع الأطراف في ليبيا بحل النزاعات الاقتصادية والمالية بالحوار والتشاور، وذلك من أجل استعادة الاقتصاد واستقراره بشكل أفضل.

وقد تسبب النزاع في السودان في تدفق ما يقرب من 100 000 لاجئ إلى ليبيا، مع ما يترتب على ذلك من تحديات وضغوط شديدة على الخدمات العامة المحلية مثل الرعاية الطبية والصحية. ويجب على المجتمع الدولي أن يزيد من دعمه لليبيا في التنمية الاقتصادية وإدارة اللاجئين والمهاجرين وإعادة الإعمار بعد كارثة الفيضانات وتخفيف الضغط الإنساني بشكل فعال.

إن أصول ليبيا المجمدة هي الثروة المشتركة للشعب الليبي. فينبغي تنفيذ القرار 2701 (2023). وينبغي للدول المعنية اتخاذ تدابير فعالة للحفاظ على الأصول المجمدة. وينبغي لفريق الخبراء التابع للجنة الجزاءات أن يقدم اقتراحات عملية وفعالة في ذلك الصدد لمعالجة شواغل ليبيا المعقولة ومساعدة ليبيا في جهودها الوطنية لإعادة الإعمار والتنمية.

وقد اضطلعت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بالكثير فيما يتعلق بالمساعي الحميدة وتعزيز وقف إطلاق النار. وكل ذلك يستحق تقديرنا. ونأمل أن تواصل البعثة اتباع مبدأ الحلول بقيادة ليبية وملكية ليبية وبذل المزيد من الجهود لتعزيز الحوار من أجل السلام لدفع عملية الانتقال السياسي وتحقيق السلام الدائم في ليبيا.

السيد هوانغ (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أعرب عن امتناني للسيدة خوري والسفير يامازاكي على إحاطتيهما الشاملتين. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

يود وفد بلدي اليوم أن يطرح النقاط التالية فيما يتعلق بالتطورات الأخيرة في ليبيا.

أولاً، يساورنا قلق بالغ إزاء تنامي انعدام الثقة والخلافات بين الأطراف الفاعلة الرئيسية في ليبيا في أعقاب سلسلة من الإجراءات الأحادية الجانب من كل طرف. إن تعميق الانقسام بين الجهات الفاعلة والمؤسسات السياسية لا يقوض بشكل كبير العملية السياسية نحو إجراء انتخابات وطنية فحسب، بل يهدد كذلك بإغراق الشعب الليبي في المزيد من الفوضى والعنف. وفي هذا الصدد، نلاحظ بقلق التعبئة الأخيرة للقوات في أجزاء مختلفة من ليبيا، وخاصة في المناطق الجنوبية والغربية المجاورة لتونس والجزائر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إغلاق إحدى الميليشيات مؤخراً لحقل الشرارة النفطي، الذي كان ينتج 40 في المائة من النفط المنتج وطنياً، يبرز المخاطر الاقتصادية الناجمة عن هشاشة الحالة الأمنية وغياب الحوكمة الوطنية في ليبيا. ونحث جميع القادة الليبيين في الغرب والشرق على السواء على العمل بإخلاص مع بعضهم بعضا وتغليب مصالح الشعب الليبي على مصالحهم الخاصة الضيقة. ونشير إلى الاجتماع الذي عُقد في تموز/يوليه في القاهرة بين بعض أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وينبغي أن يؤدي ذلك إلى توافق أوسع في الآراء حول خريطة طريق العملية السياسية.

ثانياً، بالرغم من سلسلة من المستجدات السلبية، فإننا نشعر بالتفاؤل إزاء إتمام عملية تسجيل الناخبين بنجاح للانتخابات المحلية في 60 بلدية في جميع أنحاء ليبيا. ونثني على سلطات المنطقة الشرقية لتعاونها في هذه العملية. وفي هذا الصدد، من المهم للغاية حماية المرأة الليبية من التحرش والعنف الجنساني وتعزيز مشاركتها في جميع مراحل العمليات السياسية.

ثالثاً، نلاحظ بقلق بالغ إشارة الأمين العام إلى أن ليبيا أصبحت ساحة للتنافس بين البلدان الأجنبية بدافع من المصالح الجيوسياسية والاقتصادية. ومن المرجح أن يؤدي التأثير الخارجي على فرادى الجهات الفاعلة المحلية إلى تعميق الانقسام بين الليبيين وإطالة أمده. وينبغي للمجتمع الدولي أن يتحد للنهوض بالعملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة. ونتوقع من الأمين العام أن يسارع إلى تعيين ممثل خاص للأمين العام لليبيا يتمتع بالكفاءة لقيادة جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، يساور وفد بلدي قلق بالغ من أن حظر الأسلحة في ليبيا لا يزال غير فعال على الإطلاق. ولا تؤدي انتهاكات حظر الأسلحة إلى زعزعة الأمن الداخلي في ليبيا فحسب، بل تجعل من ليبيا أيضا المركز الرئيسي لتدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى القارة الأفريقية، مما يعزز الإرهاب في المنطقة الأوسع. ونحث بقوة الأطراف الليبية والأجنبية على الامتثال الكامل لحظر الأسلحة الذي فرضه مجلس الأمن.

رابعاً، ينبغي للمجتمع الدولي تكثيف جهوده لمعالجة الظروف القاسية التي تواجه المهاجرين من أفريقيا بأكملها الذين يحاولون عبور البحر الأبيض المتوسط واللاجئين من البلدان المجاورة. وأرحب بإطلاق مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين مؤخراً لخطة الاستجابة للاجئين السودانيين في ليبيا وأقدر الزيارة الميدانية المشتركة لوكالات الأمم المتحدة مؤخرا إلى الكفرة التي تستضيف آلاف اللاجئين من السودان. وفي خضم الزيادة الكبيرة في أعداد المهاجرين واللاجئين في ليبيا، الذين يزيد عددهم حتى الآن على 000 700 شخص، تواصل الشبكات الإجرامية الاستفادة من التهريب والاتجار بالبشر. ويجب تكثيف التعاون الدولي لمكافحة هذه الجرائم، بسبل منها التنسيق بين وكالات إنفاذ القانون في البلدان المعنية وأنشطة العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط (عملية إيريني).

ختاماً، أود أن أكرر دعوتنا للجهات السياسية الليبية الفاعلة والجهات الدولية الفاعلة إلى بذل جهود متضافرة بهدف تحقيق أكثر الأشياء إلحاحا وأهمية لتحسين الحالة في ليبيا: أي إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشاملة للجميع في أقرب وقت ممكن.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام والموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيدة ستيفاني خوري، والسفير يامازاكي على إحاطتيهما. وأرحب بمشاركة ممثل ليبيا في هذه الجلسة.

نرحب بتركيز الرئاسة على الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في جلسة اليوم. وكما قالت السيدة إلهام السعودي، مديرة منظمة "محامون من أجل العدالة في ليبيا" في عام 2022 (انظر S/PV.8952)، فإنّ تطلعات الليبيين لم تتغير منذ أكثر من عقدٍ من الزمن: الرغبة في السلام والتصميم على تحقيق المصالحة الدائمة ووضع دستور يحمي حقوق الإنسان – وهي تطلعات طبيعية وبسيطة.

وأود أن أشدد اليوم على ثلاث نقاط.

أولاً، تتابع سويسرا بقلق التطورات السياسية والأمنية والعسكرية التي حدثت في الأسابيع الأخيرة في ليبيا. وقد استمعنا للتو إلى الوصف المثير للقلق للممثلة الخاصة. ولذلك، فإننا نحث جميع الأطراف على التحلي بضبط النفس من أجل تجنب التصعيد الذي ستكون له عواقب وخيمة على ليبيا والمنطقة، بما في ذلك على حياة النساء والفتيات. وعلى الصعيد السياسي والاقتصادي والمالي، ندعو أصحاب المصلحة الرئيسيين إلى الدخول في حوار والسعي إلى التوصل إلى حل توفيقي. وفي حين أن هذه المهمة معقدة، فإننا ندعم البعثة دعماً كاملاً في العمل مع جميع أطراف النزاع لمعالجة التحديات الحالية ونشجع أيضا الإسراع في تعيين ممثل خاص. وندعو جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى دعم البعثة باستمرار. وعلى الصعيد الأمني، نردد النداءات التي تشجب استخدام الجماعات المقاتلة للمقذوفات الثقيلة والصواريخ في المناطق المكتظة بالسكان ونذكِّر جميع الأطراف بالتزامها بحماية المدنيين في جميع الأوقات. ويجب أن تتوقف الإجراءات التي من شأنها زيادة التوترات وتقويض الثقة وترسيخ الانقسامات المؤسسية والخلافات بين الليبيين.

ثانياً، لا تزال سويسرا مقتنعة بأن إجراء انتخابات حرة وشفافة وشاملة للجميع أمر بالغ الأهمية. فانتخاب الحكومة وتوحيد المؤسسات شرطان أساسيان لتوطيد الاستقرار والنمو الاقتصادي. ونشير إلى أن العملية الانتخابية الناجحة يجب أن تضمن مشاركة المرأة على المستويين البلدي والوطني. و نأسف لاستمرار تقييد الحيز المدني بفعل القوانين والمراسيم القمعية على حد سواء. وفي هذا الصدد، فإننا نشعر ببالغ القلق جراء استهداف الناشطات سياسياً في ليبيا. وغالباً ما يتم إسكاتهن عن طريق المضايقات وحملات الكراهية على الإنترنت وخارجه والاحتجاز التعسفي. ولهذا السبب، تساهم سويسرا في تطوير قطاع العدل في ليبيا، بما في ذلك في مجال العنف الجنسي والجنساني.

ثالثًا، على الصعيد الإنساني، تبعث التطورات الأخيرة على القلق. فالحالة الإنسانية في ليبيا هشة بالفعل، ويزيد تدهور الحالة الأمنية في السودان من تعقيدها. وفي هذا الصدد، يواجه اللاجئون السودانيون في جنوب ليبيا العديد من التحديات. وتعاني النساء تحديداً حالة مزرية. والتقارير عن الاتجار بالبشر والاستغلال والعنف الجنسي

تثير القلق بشكل متزايد. ونشعر بالقلق أيضاً إزاء الأثر الإنساني للكوارث الطبيعية في جنوب غرب ليبيا. وعلى وجه التحديد، فإن إيصال المساعدات الإنسانية ضروري إلى 800 5 شخص نزحوا في بلدتي غات وتهالا بعد أن أدت الأمطار الغزيرة إلى حدوث فيضانات.

وبينما تتصارع أطراف النزاع على السلطة، يتحمل المدنيون وطأة العواقب. ولا يزال الطريق طويلاً قبل تحقيق السلام والمصالحة وحماية حقوق الإنسان. وستواصل سويسرا، إلى جانب شركائها مثل الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بذل جهودها في ليبيا لتحقيق هذا الهدف.

السيدة باوليني (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أود أن أشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام، السيدة ستيفاني خوري، والسفير يامازاكي على إحاطتيهما.

وأود أن أشدد على أربع نقاط.

أولاً، لا تزال الحالة الأمنية في ليبيا تبعث على القلق. وتؤكد فرنسا مجددًا ضرورة الاحترام الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار المبرم في تشرين الأول/أكتوبر 2020 وتدعو جميع الأطراف إلى الامتناع عن إثارة المخاوف فيما يتعلق بهذا الاتفاق. وبينما تحتفل ليبيا بالذكرى السنوية الرابعة والثمانين لتأسيس الجيش الليبي، تدعو فرنسا جميع الأطراف الليبية المعنية إلى العمل لتوحيد القوات المسلحة في البلد. فهذه العملية ضرورية لاستعادة ليبيا سيادتها واستقرارها بعيداً عن النفوذ الأجنبي. ولا تزال فرنسا ملتزمة بإحراز تقدم في هذا الاتجاه، بدعم من بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وفي إطار الفريق العامل المعني بالأمن. وتأسف فرنسا للتوترات الأمنية في البلد التي تقوض استقراره وتهدد سلامة سكانه.

ثانياً، تشجع فرنسا استئناف العملية السياسية، وهي السبيل الوحيد لوضع حد لدوامة التوترات بين الجماعات المسلحة. ندعو الليبيين إلى العمل على تحقيق هذه الغاية. ويجب أن تؤدي هذه العملية إلى تشكيل حكومة موحدة جديدة وإجراء انتخابات رئاسية وتشريعية دون مزيد من التأخير وفقاً لرغبات الشعب الليبي. وتدعو فرنسا الأطراف المعنية الليبية إلى احترام التزاماتها والانخراط في الحوار من أجل الخروج من حالة الجمود في البلد. وتدعم فرنسا جميع المبادرات الليبية التي تهدف إلى تحقيق هذا الهدف. ونرحب بالاجتماع الذي عُقد في القاهرة في 18 تموز/يوليه بين أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وندعو إلى مواصلة الجهود في هذا الاتجاه. وفي أعقاب انتخابات رئاسة المجلس الأعلى للدولة، تحث فرنسا جميع الأطراف على التصرف بمسؤولية للحفاظ على سلامة هذه المؤسسة ووحدتها.

ثالثاً، إن وساطة البعثة ضرورية لتستعيد ليبيا وحدتها وسيادتها واستقرارها. وتؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل لجهود الأمم المتحدة ومهمة المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام. ونرحب بالاتصالات العديدة التي أجرتها السيدة ستيفاني خوري مع الجهات الفاعلة الليبية والشركاء الإقليميين. ونأمل أن يُعيَّن قريباً ممثل خاص للأمين العام للأمم المتحدة لليبيا وندعو أعضاء المجلس إلى تقديم دعمهم الكامل للأمين العام في هذا الصدد. ويجب أن تمثل الفترة الانتقالية الحالية فرصة للتفكير بعمق في الأهداف الاستراتيجية للبعثة حتى تتمكن من أداء دورها على النحو الأمثل في تيسير الحوار بين الليبيين ودعم العملية الأمنية التي تؤدي إلى إعادة توحيد القوات المسلحة الليبية.

رابعا وأخيرا، لا تزال فرنسا يساورها القلق إزاء تقلص الحيز المدني في ليبيا وانتهاكات حقوق الإنسان، وفي مقدمتها الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري. وندعو السلطات الليبية إلى مكافحة الإفلات من العقاب وضمان احترام سيادة القانون. ونكرر أيضا دعوتنا إلى بذل كل جهد ممكن لضمان تمكين الناخبين من التعبير بحرية عن إرادتهم في الانتخابات البلدية المقبلة التي ستكون محطة مهمة في الحياة الديمقراطية للبلد.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الموظفة المسؤولة عن المكتب الإقليمي خوري على إحاطتها وعلى قيادتها لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وأود أيضا أن أشكر السفير يامازاكي على عمله بصفته رئيسا للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. كما أرحب بالسفير الليبي في هذه الجلسة.

ونكرر ما أعرب عنه الأمين العام في تقريره الأخير (S/2024/598) من قلق بالغ إزاء حالة الجمود السياسي وخطر حدوث مزيد من الانقسام السياسي الذي يزرع بذور نزاع محتمل في ليبيا. ولا تفضي الإجراءات السياسية الانفرادية الأخيرة إلى الحوار اللازم للتوصل إلى تسوية سلمية كفيلة بإعادة توحيد البلد. وبدلاً من ذلك، من الضروري أن تتفاوض الأطراف على خلافاتها من أجل مصلحة الوحدة الوطنية. وندعو إلى مضاعفة الجهود لتحقيق هذه الغاية. وندعو مجددا بوجه خاص جميع الجهات الفاعلة داخل ليبيا وخارجها إلى دعم جهود الأمين العام، بما يتماشى مع القرار 2702 (2023)، لتحديد خارطة طريق ذات مصداقية من أجل إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة. وينبغي أن تؤدي هذه الانتخابات بدورها إلى حكومة تمثيلية وخاضعة للمساءلة، وهو ما يحتاجه الشعب الليبي ويستحقه.

إن تزايد حالة عدم الاستقرار على طول الحدود الجنوبية لليبيا تذكير بأهمية دعم إعادة توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية الليبية. وسيعيد إحراز تقدم في توحيد الجيش تأكيد السيادة الليبية ويساعد على منع تورط ليبيا في نزاع إقليمي. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بقرارات مجلس الأمن التي تدعو إلى الاحترام الكامل لسيادة ليبيا واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدتها الوطنية.

وعلى الصعيد الاقتصادي، يساورنا قلق بالغ إزاء النزاع الدائر حول مصرف ليبيا المركزي. وقد تؤدي المحاولات الانفرادية الرامية إلى استبدال محافظ مصرف ليبيا المركزي إلى تعريض وضع ليبيا في الأسواق المالية العالمية للخطر. ونحث جميع الأطراف على وقف التصعيد والعودة إلى طاولة المفاوضات من أجل التوصل إلى حل توفيقي وإجراء إصلاحات لتعزيز عمل المصرف المركزي لضمان توزيع عادل وشفاف لموارد ليبيا.

ويساورنا القلق إزاء حالات الإغلاق الدوري لحقل الشرارة النفطي التي تهدد شرايين الحياة الاقتصادية للشعب الليبي.

وفيما يتعلق بالجزاءات، نقدر الإحاطة التي قدمها السفير يامازاكي ونلاحظ بقلق بالغ التقارير الأخيرة عن تفريغ سفن بحرية تابعة للاتحاد الروسي معدات عسكرية وإنزالها أفرادا عسكريين في ليبيا. وسيتمثل أثر تلك المعدات في زعزعة الاستقرار في ليبيا وبقية المنطقة سواء كان الهدف منها التحريض على استئناف النزاع في ليبيا أو كانت ستُشحن وتؤجج النزاع في أماكن أخرى في أفريقيا. ومن الأهمية بمكان أن تضمن الدول الأعضاء الشفافية الكاملة للجنة وأن تلتزم بمتطلبات الإخطار والموافقة المتعلقة بحظر توريد الأسلحة. ونشاطر فريق الخبراء أيضا قلقه إزاء تهريب الوقود في ليبيا الذي تستفيد منه الجهات الفاعلة الفاسدة والذي يُبعد الموارد عن الشعب الليبي. ونشجع فريق الخبراء على مواصلة الإبلاغ عن تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة، بما في ذلك من خلال إبلاغه عن انتهاكات تدابير الجزاءات وأنشطة الأفراد الخاضعين للجزاءات التي تعرقل عملية الانتقال السياسي في ليبيا وتقوضها. وندعو مجلس الأمن إلى مواصلة الالتزام باستخدام الجزاءات لمنع الأخطار التي تهدد السلام والاستقرار في ليبيا. ونرحب بتحديد فريق الخبراء للأفراد والكيانات المتورطين في انتهاكات الحظر وغيرها من الانتهاكات للجزاءات التي تفرضها الأمم المتحدة.

السيدة غات (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتوجه بالشكر لنائبة الممثل الخاص للأمين العام خوري ورئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على إحاطتيهما. كما أرحب بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

تلاحظ مالطة استمرار حالة الشلل السياسي في ليبيا. وتظل العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويملكون زمامها السبيل الوحيد الذي يمكن أن نرى من خلاله ازدهار ليبيا.

ويكتسي دور الوساطة الذي تضطلع به الأمم المتحدة في أي عملية سياسية أهمية بالغة. ونؤكد على دعمنا المستمر لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا ونرحب بتعاون البعثة المستمر مع الجهات الفاعلة المحلية الرئيسية وأصحاب المصلحة الإقليميين. ونتوقع أن يوفر هذا الإجراء أرضية خصبة للتغلب على المأزق السياسي.

ونحيط علما بالمبادرات التي تسعى إلى معالجة هذا المأزق والتي تقوم بها الجهات الفاعلة المحلية والبلدان المجاورة في المنطقة على السواء. ومع أننا نرحب بأي تدبير يُتخذ بحسن نية من أجل دعم العملية السياسية، من الضروري أن يكون أي مقترح شاملا وقائما على

حسن النية ومكملاً لدور الأمم المتحدة وجهودها. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا ورئيس لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بهدف العمل على معالجة الحالة الراهنة في ليبيا.

ولا يزال التعنت السياسي المستمر يؤثر سلباً على الحالة الأمنية والاجتماعية والاقتصادية في ليبيا. وقد شهدنا في الأسابيع المنصرمة حشداً للقوات في مناطق مختلفة من ليبيا، بما في ذلك داخل طرابلس وفي محيطها، واشتباكات مسلحة في تاجوراء أدت حسب التقارير إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين. ويجب أن تمتثل جميع الأطراف لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك الالتزام بحماية المدنيين، بما في ذلك عند استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. وندين جميع الأعمال التي تؤدي إلى فقدان الأرواح في صفوف المدنيين الأبرياء. ويجب أن تمارس جميع الأطراف الفاعلة ضبط النفس وتتجنب الأعمال العسكرية الاستفزازية.

وتجسد هذه التطورات الحالة الأمنية المعقدة التي تتطلب على وجه الاستعجال جهازاً عسكرياً وأمنياً موحداً. ويشكل استمرار وجود مقاتلين أجانب وقوات أجنبية ومرتزقة وانتشار الأسلحة تحت تصرف جهات شتى من الدول وغير الدول عوامل إضافية مزعزعة للاستقرار. وتتطلب التدابير الرامية إلى التنفيذ الكامل لحظر توريد الأسلحة إلى ليبيا، بما في ذلك عملية إيريني، دعمنا الكامل. ولا يزال الامتثال الكامل لإطار الجزاءات الأوسع لعام 1970 ضروريًا بالقدر نفسه. ونعتقد أن تجميد الأصول يهدف إلى تحقيق مصلحة ليبيا وشعبها وأنه يجب الاستمرار في حماية الأموال الليبية المودعة في الخارج والإعلان عنها لإعادتها في نهاية المطاف. ومن المنظور الإقليمي، نشدد على ضرورة عدم استخدام الأراضي الليبية للتنافس بين الجهات الفاعلة. فهذه النُهج تبعدنا أكثر عن التقدم.

وتشكل مشاركة المرأة مستقبل البلد. ومن المؤسف جدا فرض القيود على المشاركة السياسية للمرأة والتمثيل المحدود لها في الهياكل الوطنية، إذ لا يتوافق مع خارطة الطريق السياسية في ليبيا. وتجسد حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة قيماً عالمية. وتدعم مالطة الحاجة إلى اتخاذ إجراءات إيجابية لضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والآمنة للمرأة في العمليات السياسية، بما في ذلك بصفتها ناخبة ومرشحة ومراقبة ومسؤولة منتخبة. واسترشادا بالمساواة والشمولية، ندين الأعمال الانتقامية والتمييز والاعتداءات ضد النساء المنتخبات في السياسة عبر الإنترنت وبشكل شخصي على السواء، بما في ذلك خطاب الكراهية والتحرش الجنسي.

ومن منظور اجتماعي واقتصادي، ندعو إلى رفع أي قيود على حرية تنقل المرأة وحقها في العمل. ونؤكد أيضا ضرورة توفير بيئة عمل آمنة للمدافعات عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني. ويساورنا القلق إزاء استمرار تسييس السياسات الاقتصادية وعمليات صنع القرار. ويلزم اتباع نهج تقني وعملي إزاء الإنفاق العام والتنمية الاجتماعية الاقتصادية وإعادة الإعمار، يرتكز على العدالة والشفافية والمساءلة، وذلك لتحقيق الاستقرار في ليبيا واستقرار اقتصادها.

أختتم بالتأكيد مجدداً على حق الشعب الليبي في اختيار قيادته بنفسه، وذلك من خلال ضمان وحماية الدور المحوري للمرأة الليبية في عملية تحديد مستقبل بلدها. وهذا هو السبيل الوحيد لتحقيق تطلعات السكان إلى السلام والاستقرار والازدهار والديمقراطية.

السيد يامازاكي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة خوري على إحاطتها الثاقبة. كما أرحب بالممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

وأود اليوم أن أذكر خمس نقاط.

أولاً، لا تزال اليابان تشعر بقلق بالغ إزاء الجمود السياسي الذي طال أمده في ليبيا. والانتخابات الوطنية شرط أساسي لاستعادة شرعية مؤسسات الدولة. وتلاحظ اليابان بقلق أن تقرير الأمين العام (S/2024/598) يذكر بوضوح أنه لم يُحرز أي تقدم نحو حل القضايا المتنازع عليها المتعلقة بقوانين الانتخابات، وتحث مرة أخرى جميع الأطراف المعنية الليبية على تغليب تطلعات الشعب على مصالحها الخاصة.

ثانياً، تحتاج ليبيا إلى توزيع عادل وشفاف لإيراداتها بدلاً من تنافس الجماعات السياسية والجماعات المسلحة للسيطرة على مواردها.

ويساور اليابان القلق لأن المخاطر الأمنية لا تزال قائمة، كما يتضح من الانقسام الهيكلي السياسي الحالي في ليبيا. وتكرر اليابان التأكيد على ضرورة الحوار وبناء الثقة بين الأطراف وهو ما يمكن أن يؤدي إلى إحراز تقدم في العملية السياسية. وتشجع اليابان أيضا بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على مواصلة دعمها للجنة العسكرية المشتركة 5+5 لاحترام اتفاق وقف إطلاق النار، بما في ذلك انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتزقة وتيسير الحوار لإنشاء مؤسسات عسكرية وأمنية موحدة ومهنية وخاضعة للمساءلة.

ثالثاً، تشكل الحالة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين الذين يدخلون ليبيا ويعبرون من خلالها مصدر قلق بالغ. ويستمر الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المحتجزون في مرافق الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية. وأدى النزاع المحتدم في السودان إلى زيادة عدد اللاجئين داخل حدود ليبيا بواقع أكثر من 000. 20 شخص وفي حين أن الاستجابة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة والسلطات المحلية جديرة بالثناء، ينبغي للمجتمع الدولي تسليط المزيد من الضوء على الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة.

رابعاً، تشعر اليابان بالجزع إزاء التقارير التي تفيد بوقوع انتهاكات منهجية للقانون الدولي لحقوق الإنسان وفرض قيود مفرطة على المجتمع المدني والنساء والشباب والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم. وفيما يتعلق بحقوق المرأة ومشاركتها السياسية، تؤيد اليابان بيان الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن الذي تُلي صباح اليوم في لقاء وسائط الإعلام خارج هذه القاعة.

أخيرا، بينما لا تزال الحالة الصعبة في ليبيا تتطلب دعماً دولياً من خلال الأمم المتحدة، فإن اليابان تدعم تماماً بعثة الأمم المتحدة وقيادة السيدة خوري. وتدعو اليابان أيضاً إلى الإسراع بتعيين ممثل خاص جديد للأمين العام لقيادة البعثة والبناء على العمل المستمر الذي تقوم به السيدة خوري لتنشيط عملية انتقال سياسي يقودها الليبيون ويتولون زمامها من خلال تعزيز التوافق وتبسيط الجهود.

وفي الختام، أكرر التزام اليابان الكامل تجاه الشعب الليبي وتجاه السلام والازدهار في ليبيا والمنطقة.

السيدة باربا بوستوس (إكوادور) (*تكلمت بالإسبانية*): أشكر نائبة الممثل الخاص خوري على إحاطتها وعلى عملها في إعداد تقرير الأمين العام (S/2024/598). وأشكر أيضا السفير يامازاكي على عمله بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. وأنوه بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

لا يزال الجمود في العملية السياسية الليبية يؤخر إحراز تقدم في المسار الوحيد الممكن لمستقبل ديمقراطي للبلد، ألا وهو، إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وشفافة وشاملة للجميع. ويجب على القادة السياسيين التوصل إلى اتفاقات تتيح تلبية تطلعات الشعب الليبي إلى السلام والتقدم والديمقراطية والامتناع عن اتخاذ إجراءات أحادية الجانب تزيد من حدة التوتر أو تقوض مساحات الحوار. فاستمرار الانقسامات الفعلية ووجود مؤسسات موازية يقوضان الاستقرار الأمني والاقتصادي، فضلاً عن سيادة ليبيا وسلامة أراضيها، في سياق إقليمي يزداد تعقيداً.

وقد أُبلغ في الأشهر الأخيرة عن وقوع اشتباكات مسلحة في عدة مناطق من البلد. ووقع آخرها في تاجوراء، حيث زُعم استخدام الأسلحة الثقيلة في مناطق مكتظة بالسكان. وترحب إكوادور بالجهود التي تبذلها اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 لتنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 وتدعمها. وتؤكد هذه الاشتباكات ضرورة توحيد الأجهزة العسكرية والأمنية في ليبيا من خلال إنشاء مؤسسات شرعية وخاضعة للمساءلة كإحدى الركائز للمضي قدماً باتجاه الوحدة الوطنية والمصالحة.

وفي هذا السياق، يجب أن يُترجم اجتماع أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة الذي عُقد في القاهرة في 18 تموز/يوليه، والذي استهدف تيسير عملية سياسية يقودها الليبيون ويتولون زمامها، إلى إجراءات ملموسة.

ويشكل إجراء انتخابات محلية خطوة مهمة لضمان توفير الخدمات للسكان وإعادة الشرعية لقطاع من المؤسسات الليبية. ومن الضروري أن تضمن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات المشاركة الكاملة والمجدية والآمنة للنساء والأقليات والشباب في تلك العملية.

وعلاوة على ذلك، يحث وفد بلدي السلطات الليبية على الالتزام بالتوصيات الواردة في تقرير مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن المساعدة التقنية وبناء القدرات لتحسين حالة حقوق الإنسان في ليبيا (A/HRC/56/70)، ولا سيما فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق المرأة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني، فضلا عن منع الانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين والمعاقبة عليها.

أخيراً، تعيد إكوادور تأكيد دعمها لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا وتشجع القادة الليبيين على التعاون معها بحسن نية. وتبرز إكوادور أيضا الدور الذي قامت به نائبة الممثل الخاص خوري، وهي على ثقة بأن تعيين الأمين العام للممثل الخاص الجديد سيسهم في استئناف عملية الوساطة.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نشكر نائبة الممثل الخاص للأمين العام للشؤون السياسية في ليبيا والموظفة المسؤولة عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيدة ستيفاني خوري، والممثل الدائم لليابان، السيد كازويوكي يامازاكي، على إحاطتيهما.

ما زالت العملية السياسية الليبية في مأزق. فنحن لم نرَ حتى الآن أي احتمال لإحراز تقدم ملموس على المسار الدستوري في المفاوضات بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة. وفي ظل الظروف الحالية، يشكل الوضع الراهن ركوداً في العملية السياسية ويعني استمرار الأزمة السياسية والانقسام لفترة غير محددة من الزمن. وسيتبع ذلك حتماً مزيد من التدهور في الأوضاع الأمنية والاقتصادية وتدهور عام في مستوى معيشة المواطن الليبي العادي. وقد أوشكت الحالة على أن تصبح حرجة ومن غير المرجح أن تتغير ما لم يعمل المجتمع الدولي بشكل وثيق مع الأطراف الليبية.

ومن الأهمية بمكان ضمان بدء عملية سياسية شاملة للجميع يقودها الليبيون ويتولون زمامها بمشاركة جميع القوى السياسية المحترمة في البلد بغية التوصل إلى حلول مقبولة من الجميع للمسائل الانتخابية. كما ينبغي إشراك ممثلي الحكومة السابقة في تلك العملية. يجب أن تكون خطط مستقبل ليبيا طويلة الأجل بطبيعتها ويجب أن تتمحور حول رفاهية الشعب الليبي ككل، بدلاً من أن تقتصر على التركيز على مصالح مجموعة أو جهة معينة. يجب علينا أيضاً تجنب المواعيد النهائية المصطنعة والصيغ المفروضة من الخارج.

وتتفق روسيا مع الإجماع الدولي على أن الأمم المتحدة يجب أن تؤدي دوراً مركزياً في عملية التسوية الليبية. ونود أن نؤكد على دعمنا الحقيقي للعنصر الرئيسي في تلك التشكيلة – بعثة الأمم المتحدة في ليبيا. وفي الوقت نفسه، نرحب بالمساهمة الإيجابية للمبادرات الموازية التي اقترحتها دول أخرى في المنطقة. وبالنظر إلى أن وساطة الأمم المتحدة متوقفة، فإن تصميمها على المساهمة في البحث عن حل للوضع في ليبيا أمر مفهوم. ونأمل أن تؤدي الجهود الجماعية في نهاية المطاف إلى ردم هوة انعدام الثقة التي ظهرت بين الأطراف الليبية الفاعلة في السنوات التي تلت عدوان الناتو عام 2011. ونحن على اقتناع بأن أي خطوات لاستعادة وحدة الجماهيرية سابقاً في هذه المرحلة يجب أن تكون موضع ترحيب.

إن استمرار الأزمة الداخلية والانقسام في ليبيا يجعل الوضع الأمني على أرض الواقع هشاً جدا وسط حالة من عدم اليقين الشديد، وقد رأينا ذلك في العديد من المناسبات في الأشهر الأخيرة. إن حقيقة أن التحدي الرئيسي الذي يواجه ليبيا – وهو مسألة توطيد السلطة السياسية – لا يزال دون حل يساهم في ظهور بؤر توتر وجهات فاعلة جديدة لأنهم يائسون ولا يعتقدون أن الحل الذي سيكون في مصلحة الجميع سيظهر قريباً.

وفيما يتعلق بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي في البلد، فقد دعونا باستمرار إلى ضرورة انسحاب متزامن ومتوازن وتدريجي لجميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية دون استثناء، بحيث لا يخل ذلك بتوازن القوى في أثناء تنفيذه.

وكان أكثر ما يقلقنا هو الممارسة الحالية المتمثلة في التعدي على الأصول الليبية التي تم تجميدها بموجب نظام العقوبات – وهي ممارسة رأيناها مرات عديدة – من قبل بنوك ومؤسسات مالية غربية

عديمة الضمير. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن حقيقة أن الحكومات الوطنية في بعض الأحيان تحذو حذوها من أجل إعطاء مواطنيها فرصة لتحقيق بعض الدخل. ولا ننسى أن الدول الغربية هي التي دمرت ليبيا النامية ذات السيادة بتجاهلها لقرارات مجلس الأمن.

وكما نعلم فقد تم تدمير الدولة الليبية، في عام 2011، وفرض مجلس الأمن عقوبات على البلد. ولا يزال صندوق "يوروكلير" البلجيكي يحتفظ بحوالي 15 بليون يورو تقريباً تابعة للمؤسسة الليبية للاستثمار. وكما اتضح مؤخراً، بفضل تحقيق صحفي، فقد تظاهر المصرفيون البلجيكيون لمدة ست سنوات، عن طريق الخطأ كما زُعم، بأنهم لم يكونوا على علم بأن عليهم تجميد أرباح الفوائد الناتجة عن رأس المال هذا. علاوة على ذلك، تم شطب تلك الأرباح بصمت من الحسابات واختفت. وعلى حد علمنا، يبلغ المبلغ المعني حوالي 2,8 بليون يورو. لقد سُرقت تلك الأموال ببساطة من الشعب الليبي. وتعتزم قيادة المؤسسة الليبية للاستثمار السعي إلى تحقيق العدالة في المحاكم، ونأمل مخلصين أن تنجح في ذلك، على الرغم من أن سرقة الأصول أصبحت في الآونة الأخيرة ممارسة شائعة في الدول الغربية.

وللتذكير، تم حجز هذه الأموال ليس معاقبة لأحد، ولكن لحمايتها. وهذا ما نعتقد أنه الهدف الرئيسي للمجلس – وهو حماية الأموال الليبية في المرحلة الحالية المضطربة حتى يمكن استخدامها في المستقبل لصالح الشعب الليبي، كما جاء في وثائق مجلس الأمن ذات الصلة.

في الختام، أود أن أؤكد على أنه نظراً للدور الحاسم الذي ستلعبه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا في التسوية الليبية، فإن جميع المشاكل التي ذكرناها اليوم لن تتفاقم إلا بعد تعيين ممثل خاص جديد للأمين العام لليبيا ورئيس للبعثة. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة إلى شخصية هامة ذات سلطة تحظى باحترام الأطراف الليبية وتكون على مسافة واحدة منها. إننا بحاجة إلى شخص لن يحاول الدفع قدماً بأجندته الخاصة في البلد، بل يكون قادراً بالأحرى على تطوير الحوار الضروري القائم على الاحترام مع جميع الجهات الفاعلة الدولية المعنية. لن يتمكن الممثل الخاص الجديد إلا في ظل هذه الظروف من دعم الحوار الوطني بفعالية. ومن الضروري أيضاً أن تكون مبادرات هذا الشخص محل ثقة الليبيين. وندعو الأمين العام إلى تكثيف الجهود لإيجاد مرشح جدير يستوفي تلك المعايير ويحظى بدعم جميع أعضاء مجلس الأمن. ونأمل ألا تستغرق الفترة الانتقالية وقتاً طويلاً. ونأمل أن تنجز السيدة خوري تلك العملية بامتياز. ونود أن نؤكد مجدداً التزامنا بالعمل عن كثب مع موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا الموجودين في نيويورك وفي طرابلس.

وأود أيضاً أن أرد على أولئك الذين حاولوا اليوم التكهن بشأن الانتهاكات المحتملة من قبل بلدي لنظام الجزاءات المفروض على ليبيا. ونشير هنا إلى أن التعاون الروسي – الليبي الودي التقليدي يتم مع مراعاة جميع الالتزامات الدولية والامتثال لأحكام قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولن نسمح لأي شخص باستخدام الانقسامات الداخلية في ليبيا لزرع الفتنة بين روسيا وشركائنا. وبدلاً من تلك التلفيقات البالية، سيكون من المثير للاهتمام أكثر أن نسمع من زميلنا ممثل الولايات المتحدة توضيحات عن أنشطة شركة "أمنتوم" العسكرية الخاصة في ليبيا. وهناك بعض المعلومات في هذا الصدد على الموقع الإلكتروني للشركة تشير إلى أنها تعمل أيضاً في الصومال وبنن. ووفقاً لصحفيين ليبيين، زادت شركة "أمنتوم" مؤخراً من أنشطتها في طرابلس. وهذا في الواقع موضوع يتعين على اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا أن تنظر فيه، ولكن من غير المرجح أن يسمح زملاؤنا في الولايات المتحدة، الذين يعتبرون أنفسهم أسياد العالم، للخبراء بالتحقيق في هذه المسألة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): في البداية، أود أن أشكر السيدة ستيفاني خوري على إحاطتها، وكذلك ممثل اليابان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

بصراحة، لا أدري من أين أبدأ حديثي اليوم، وبالأخص بعدما استمعت إلى بيانات المجلس، والتي كان أغلبها مليئاً بعبارات القلق والإدانة والمناشدات. ولم أستمع إلى حلول عملية. لوهلة، لم أعلم مَن منّا على الفصل السابع، ومن منّا مسؤول عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين؟

إن جلسة الإحاطة اليوم صعبة ومعقدة، وهي تأتي في وقت حرج جداً من عمر الأزمة في بلدي. فقد استمعتُ اليوم إلى إحاطة السيدة ستيفاني وكذلك بيانات الدول في هذا المجلس، ويظل القاسم المشترك بينها هو عديد النصائح والإرشادات، والإقرار بحالة الجمود، وزيادة وتيرة الأزمات والخلافات والتوترات والتي قد تبدو للبعض وكأنها مفاجئة ولكنها في الحقيقة متوقعة، وقد نبّهنا وحذرنا منها تكراراً ومراراً، وذلك بسبب الفراغ والانسداد السياسي وغياب أفق الحل. وهذا ما أدخلنا في هذه الحلقة المفرغة حتى أصبح الشعب الليبي يعيش في حالة ترقب مما هو قادم، لأن شبح الصراع المسلح بات يلوح في الأفق مجدداً؛ والاستقرار الذي تم، ولو كان نسبياً، قد ينهار في أي لحظة.

والخاسر دائماً سيكون المواطن الليبي، والتبعات ستكون على المنطقة بأسرها.

فما هي خطة مجلس الأمن لدعم ليبيا؟ وما هو موقف هذا المجلس مما يحدث؟ وإلى متى ستظل الإحاطات وكأنها مجرد نشرات إخبارية لما يحدث في بلدي؟ وعلى الرغم من زيادة تعقد الأزمة السياسية في ليبيا ودخولها مرحلة حرجة جداً، وكون ليبيا موضوعة على الفصل السابع كل هذه السنوات، إلا أن هذا المجلس لا يزال يقف عاجزاً عن اتخاذ أي خطوات عملية تساعد على الخروج من هذه الأزمة التي طال أمدها، وأهمها عدم محاسبة المعرقلين، أفراداً كانوا أم دولاً. بل وزاد حجم التدخلات الخارجية في الشأن الليبي بشكل واضح ومفضوح لدى الجميع.

وبالرغم من أن قرارات هذا المجلس وبياناته تطالب الأمم المتحدة بدور فاعل ووساطة لإيجاد حلول عملية للأزمة الليبية، ولكن حتى الآن لم يتم الاتفاق حتى على تعيين المبعوث الأممي الجديد، وظل المنصب شاغراً لأكثر من 4 أشهر، وقبل ذلك كان هناك جمود لأشهر أخرى. هذا يذكّرنا بسنوات مضت، مما زاد من تعقّد الأوضاع وترك ذلك فراغاً لفتح الباب أمام مبادرات عديدة، بعض منها صادقة النوايا وواقعية لإيجاد حل وطني خالص، والبعض الآخر يغلب عليه نية تعقيد الأزمة والتشبث بالسلطة وتهميش الآخر.

باختصار، لم تنجح القيادة الدولية في التوصل للحل تحت الفصل السابع، ولم تترك الليبيين يقودون الحل بأنفسهم. فماذا تتوقعون أن يحدث غير ما يحدث الآن؟ إن الجميع يعلم أن الكيانات السياسية في ليبيا مبنية على نتاج ما كان ممكناً بعد التوافق الليبي بين الأطراف المعنية، والذي بدأ باتفاق الصخيرات الذي أعطى الشرعية لتلك الكيانات، وعمل على فصل السلطات. وتبع ذلك اتفاق جنيف الذي أسس على ما قبله وأنتج السلطة التنفيذية الحالية. وكان هدف كلا الاتفاقين إنهاء المرحلة الانتقالية من خلال دستور أو قاعدة دستورية وانتخابات عامة. ولكن كلنا شاهدنا ما آلت إليه الأمور اليوم.

لذلك فإن أي إجراءات أحادية من أي طرف كانت ولا زالت تشكل تهديداً للسلم والأمن والاستقرار، وإن كان هذا الاستقرار نسبياً. وما قرار مجلس النواب الأخير بسحب سلطات تنفيذية خارج إطار الاتفاق السياسي ومهما كانت الأسباب إلا مثال على ذلك، مما يفتح المجال لردود فعل مماثلة من الكيانات الأخرى. وهذا يزيد من حالة الانقسام ويعمّق الأزمة أكثر ويتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات العلاقة. ومهما كان الجدال اليوم ومهما كانت وجهات النظر عن قانونية ما يحدث، فإن الكل يعرف جيداً أن المشكلة في ليبيا ليست قانونية. المشكلة في ليبيا سياسية بامتياز. وفي نفس الإطار، لا يزيد الأمر إلا سوءاً عند قيام بعض الدول بخرق قرارات الأمم المتحدة وتعزيز الانقسام في ليبيا عبر تعاملها الرسمي مع مؤسسات موازية خارج إطار الوساطة والحيادية.

لذا ندعو تلك الدول إلى التعامل مع الأوضاع بإيجابية وبشكل بنّاء بهدف استقرار ليبيا بعيداً عن زيادة الفرقة والانحياز لطرف دون الآخر. إن الحل الوحيد يكمن فقط بدعم إرادة الليبيين في توحيد مؤسسات الدولة وإنهاء الانقسام وجميع المراحل الانتقالية الهشة من خلال انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة: انتخابات طال انتظارها كانت فيها رغبة الليبيين واضحة. وهم لم يتحصلوا حتى الآن على إجابات حول الأسباب الحقيقية التي ما زالت تحول دون تحقيق ذلك، ولا على هوية المعرقلين له.

وأين دور مجلس الأمن من ذلك؟ ورغم التحديات والتخوفات المشروعة لما قد ينتج عن إجراء الانتخابات، من الواضح أننا يجب أن لا نكرر أخطاء الماضي، وعلينا الاحتكام إلى الشعب ولا أحد سواه. كلنا نعلم أن المسار الانتخابي يحتاج إلى توافق بين الكيانات المعنية على القوانين الانتخابية، وهي ليست مسؤولية خاصة بالسلطة التنفيذية، والتي يقتصر دورها على دعم المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وتهيئة الظروف المناسبة لإنجاز هذا الاستحقاق. وعلى سبيل المثال، قامت الحكومة بإجراءاتها لدعم الانتخابات البلدية في الآونة الأخيرة. لذا فإن المسار السياسي القادم يجب أن يُبنى على ما تم التوافق بشأنه سابقاً وعلاج أي نقاط خلافية وإعداد خريطة طريق قابلة للتطبيق ومحددة بمدد زمنية تفضي إلى إجراء انتخابات عامة شفافة ونزيهة وبإشراف أممي ودولي مباشر.

إن الشعب الليبي يريد أن يُسمِع صوته ويقوم بتجديد شرعية المؤسسات ومن يحكمها. إن الشعب الليبي يريد أن يحدد شكل الدولة ونظامها من خلال الدستور الدائم، كما يرفض أي نوع من التدخل الخارجي في القرار الليبي الوطني الخالص. لا يمكن فصل الانسداد السياسي وغياب أفق الحل، وكذلك عدم وضوح أي مسار سياسي في الأفق، عن تصاعد وتيرة التوترات الأمنية في جميع أنحاء البلد، سواء الاشتباكات بين مجموعات مسلحة وصراع نفوذ، إلى التحركات والتحشيدات العسكرية في مناطق مختلفة خارج إطار التوافق بين اللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5. إن هذه الأفعال ومهما كانت النوايا هي التي تهدد بعودة الصراع المسلح وخرق اتفاق وقف إطلاق النار. لذا يجب دعم الجهود الوطنية لاستكمال المسار الأمني عبر توحيد كل القوى الأمنية والعسكرية في البلد من خلال اللجنة العسكرية المشتركة، ومواصلة الجهود لوضع كل النقاط الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ، ومن أهمها إنهاء كافة أنواع التواجد الأجنبي على الأراضي الليبية.

يضاف إلى ما تم ذكره من انسداد سياسي وتوترات أمنية الوضع الاقتصادي الذي هو الآخر يمرّ بأزمة لا تخفى على أحد، بالأخص بسبب الانقسام المؤسساتي. وظهر ذلك جلياً عند محاولات إعداد الميزانية العامة للبلد وانتشار العملات المزورة وغيرها من الأزمات المالية والاقتصادية المختلفة، مما دفع المجلس الرئاسي لتشكيل مجلس إدارة جديد للمصرف المركزي هذه الأيام.

في نفس هذا الإطار، يعيدنا إغلاق الحقول النفطية مؤخراً مرة أخرى إلى استخدام قوت الليبيين والمورد الرئيسي للاقتصاد في المماحكات السياسية. كل ذلك من شأنه أن ينعكس على الاقتصاد الوطني، الذي يعاني أصلاً، ويؤثر في حياة المواطنين بشكل مباشر. لذا يجب أن يكون هناك آلية للشفافية والعدالة في توزيع الموارد والثروات على كل مناطق ليبيا بعيداً عن المركزية ودون أي تهميش. وهذه السياسات يجب أن تكون من أولويات الحوارات الوطنية القادمة حتى تفضي في المستقبل إلى توافق حول النظام الاقتصادي للبلد بشكل دائم.

في الختام، نذكّركم بأنه رغم الظروف الراهنة والتحديات المصاحبة ألا تستهينوا أبداً بالشعب الليبي، فهو لن يقف صامتاً أمام استمرار التدخلات الخارجية الهدّامة. ولا أن يستمر البلد ساحة للحروب بالوكالة. أعدكم بأن ذلك مصيره أن ينتهي، وسيتم تطهير أرضنا من هذه الشوائب عاجلاً أم آجلاً. فتاريخ ليبيا خير شاهد على مقاومته وتخلّصه من المستعمر والمحتل بكل صوره. ونُذكّر المجلس بأن استقرار ليبيا من شأنه أن يساهم في دعم استقرار المنطقة، وبالأخص دول الجوار والساحل الأفريقي وسواحل أوروبا وحوض البحر الأبيض المتوسط. إن ليبيا باستقرارها السياسي والاقتصادي والأمني يمكن أن تساهم في دعم الدول التي تعاني تحديات عدة. ويمكن أن تساهم في دعم الأمن القومي لتلك الدول. حان الوقت الآن لإنهاء هذه الدوامة التي استمرت 13 عاماً. حان الوقت لرفع يد كل المتدخلين في ليبيا والتعامل معنا بندّية. حان الوقت لإنهاء هذا المسلسل الهزلي حتى نستطيع فعلاً قيادة وملكية الحل وتحديد مستقبلنا بأيدينا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رُفعت الجلسة الساعة 11/30.